

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ

رقم التبليغ :	٢٢٦
بتاريخ :	٢٠١٠/٤/٢٩

مجلس الدولة

الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع

ملف رقم : ٣٢ / ٢ / ٣٩٥٦

السيد / وزير التنمية المحلية

تحية طيبة... وبعد،،

اطلعنا على كتابكم رقم ١٣٥٠ المؤرخ ٢٠٠٩/٥/١٦ بشأن طلب الإفادة بالرأي عن مدى قانونية ما قامت به محافظة أسوان من إضافة مبلغ ٤٠٨٠٣٠٠ جنيهاً من إيرادات بعض المشروعات التابعة لها إلى حساب الخدمات والتنمية المحلية بالمحافظة بدلاً من أيلولتها إلى إيرادات الموازنة العامة للدولة. وحاصل الوقائع - حسبما يبين من الأوراق - أنه لدى قيام الجهاز المركزي للمحاسبات بمراجعة حسابات محافظة أسوان عن السنة المالية ٢٠٠٦/٢٠٠٧ تبين له قيام المحافظة بإضافة مبالغ جملتها ٤٠٨٠٣٠٠ جنيهاً إلى حساب الخدمات والتنمية المحلية بالمحافظة بدلاً من سدادها لحساب الإيرادات بالموازنة العامة، وهذه المبالغ عبارة عن مقابل انتفاع فندي بسمة وإيزيس الجزيرة المملوكين لحساب صندوق الخدمات، وإيرادات إيجار سينما الصداقة، وحصيلة بيع فندق أبو سمبل، وحصيلة بيع بعض المحلات التجارية. وطلب الجهاز ضم هذه المبالغ إلى موازنة المحافظة التي تؤول إلى الموازنة العامة للدولة، وأن المحافظة استطلعت رأي إدارة الفتوى لرئاسة الجمهورية وملحقاتها بشأن مدى صحة اعتراض الجهاز، وانتهت الإدارة بفتواها المؤرخة ٢٠٠٩/١/٢٥ إلى إضافة مقابل انتفاع المشروعات المشار إليها إلى موارد المحافظة. ونظراً لما أبدته المحافظة من ملاحظات تتعلق بحاجتها لإيرادات المشروعات المشار إليها، والتي سببها تعطيل سير المرافق العامة بها، فقد طلبتم عرض الموضوع على الجمعية العمومية.

ونفيد أن الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة في ٢٤ من فبراير سنة ٢٠١٠م الموافق ١٠ من ربيع أول سنة ١٤٣١هـ، فتبين لها أن قانون نظام الإدارة المحلية الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ ينص في المادة {٢} على أن تتولى وحدات



الإدارة المحلية في حدود السياسة العامة والخطة العامة للدولة انشاء وإدارة جميع المرافق العامة الواقعة في دائرتها". وفي المادة {٣٥} على أن "تشمل موارد المحافظات ما يأتي : أولاً: الموارد المشتركة مع سائر المحافظات وتتضمن ما يأتي (أ) ثانياً: الموارد الخاصة بالمحافظة، وتتضمن ما يأتي: (أ) (ج) حصيلة استثمار أموال المحافظة وإيرادات المرافق التي تقوم بإدارتها. (د).....". وفي المادة (٣٧) على أن "يُنشئ المجلس الشعبي المحلي للمحافظة حساباً للخدمات والتنمية المحلية تتكون موارده من: ١- الرسوم التي يفرضها المجلس الشعبي المحلي للمحافظة لصالح هذا الحساب. ٢- أرباح المشروعات الإنتاجية التي يمولها الحساب المذكور. ٣- التبرعات والهبات والوصايا التي يوافق المجلس الشعبي المحلي للمحافظة على تخصيصها لهذا الحساب. ٤- ٥٠% من الزيادة التي تتحقق في الموارد المحلية للمحافظة عن الربط المقدر في الموازنة". وفي المادة {٣٨} على أن "تستخدم موارد حساب الخدمات والتنمية بالمحافظة وفقاً لما يقرره المجلس الشعبي المحلي للمحافظة في الأغراض الآتية : ١- تمويل المشروعات الإنتاجية والخدمات المحلية وفقاً لخطة محلية يتم توزيعها واعتمادها في إطار الخطة العامة للدولة. ٢- استكمال المشروعات الواردة في الخطة العامة التي لا تكفي الاعتمادات المالية المدرجة لها في موازنة المحافظة لإتمامها وإنشاء المشروعات التي تقام بالجهود الذاتية. ٣- رفع مستوى أداء الخدمات العامة المحلية. ٤- الصرف على الخدمات العامة الحيوية العاجلة.... وتعامل أموال هذا الحساب معاملة الأموال العامة وبصفة خاصة فيما يتعلق بتطبيق قانون العقوبات وفيما يختص بالتحصيل والصرف والرقابة، ولا يؤول فائض هذا الحساب إلى الخزنة العامة".

واستظهرت الجمعية العمومية مما تقدم أن المشرع حصر موارد حساب الخدمات والتنمية المحلية في الرسوم التي يفرضها المجلس الشعبي المحلي للمحافظة لصالح هذا الحساب وأرباح المشروعات الإنتاجية التي يمولها الحساب المذكور والتبرعات والهبات والوصايا التي يقبلها، فضلاً عن ٥٠% من الزيادة التي تتحقق في الموارد المحلية للمحافظة عن الربط المقدر في الموازنة، كما بين أوجه استخدام موارد الحساب فحصرها في تمويل المشروعات الإنتاجية والخدمات المحلية وفقاً لخطة محلية يتم توزيعها واعتمادها في إطار الخطة العامة للدولة واستكمال المشروعات الواردة في الخطة العامة التي لا تكفي الاعتمادات المالية المدرجة لها في موازنة المحافظة لإتمامها وإنشاء المشروعات التي تقام بالجهود الذاتية ورفع مستوى أداء الخدمات العامة المحلية والصرف على الخدمات العامة الحيوية العاجلة - وفقاً لما يقرره المجلس الشعبي المحلي للمحافظة - ولا يؤول فائض هذا الحساب إلى الخزنة العامة .



كما استظهرت الجمعية العمومية أن المشرع أجاز للمجلس الشعبي المحلى للمحافظة إنشاء حساب الخدمات و التنمية المحلية و لم يجعل لهذا الحساب الشخصية الاعتبارية التي تتميز بما لها من ذمة مالية مستقلة، ومن ثم فإن أية أموال مملوكة للوحدة المحلية سواء كانت المحافظة أو المركز أو المدينة تؤول عوائد استثمارتها و إيرادات المرافق التي تديرها إلى الموارد العامة للدولة ولا تؤول إلى موارد حساب الخدمات والتنمية المحلية الذي لا يؤول إليه سوى الموارد التي حددها المشرع بنص المادة (٣٧) سالفه البيان من قانون نظام الإدارة المحلية.

وفى ضوء ما تقدم ولما كان الثابت من الأوراق أن المشروعات محل طلب الرأي تعد من المشروعات السياحية التي تتولى المحافظة إدارتها، ومن ثم تؤول إيراداتها إلى الموازنة العامة للمحافظة لتدخل في الموازنة العامة للدولة، ومن ثم فإن مقابل الإنتفاع بفندق بسمة ومقابل الإنتفاع بفندق إيزيس الجزيرة وحصيلة بيع فندق ابو سنبل وإيرادات إيجار سينما ومسرح الصداقة تؤول إلى موارد المحافظة حيث تدرج ضمن الموازنة العامة للدولة.

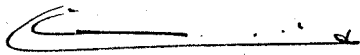
لذلك

انتهت الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع إلى عدم قانونية إيداع إيرادات المنشآت السياحية في الحالة المعروضة في حساب الخدمات والتنمية المحلية بمحافظة أسوان، وذلك على النحو المبين بالأسباب.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

تحريراً في: ٢٤ / ٤ / ٢٠١٠

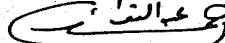
رئيس
الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع



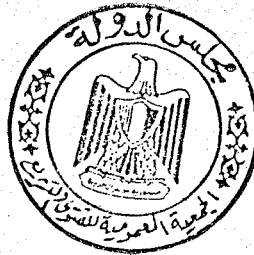
محمد عبد الغني حسن
النائب الأول لرئيس مجلس الدولة

المستشار

رئيس المكتب الفني



أحمد عبد النواب موسى
نائب رئيس مجلس الدولة



محمود //